أسهم في تسريع إنجاز المشاريع في الدولة

وزيرة «الإسكان»: للمجلس البلدي دور مميز في تذليل عقبات المشاريع السكنية

أكدت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات الدكتورة جنان بوشهري أهمية دور المجلس البلدي في تذليل العقبات التي تواجه المشاريع السكنية وتقليص الدورة المستندية والمساهمة في تسريع انجاز المشاريع في الدولة.

جاء ذلك في كلمة للوزيرة بوشهري خلال اجتماع عقدته اليوم الاثنين مع أعضاء المجلس البلدي لبحث سبل التعاون والتنسيق المشترك وخلق رؤية مشتركة بين الطرفين.

وأكدت حرص المؤسسة العامة للرعاية السكنية على تذليل كل العقبات التي من شأنها تأخير عمل المقاولين في مواقع المشاريع الإسكانية لافتة إلى أن هذا التعاون سيسهم في تسريع انجاز المشاريع الاسكانية الحالية والعمل على تخصيص مواقع لمدن إسكانية جديدة بما يتوافق مع المخطط الهيكلي للدولة.

من جهته استعرض المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بدر الوقيان وفريق عمل المؤسسة مع رئيس المجلس البلدي أسامة العتيبي وأعضاء المجلس المشاركين في اللقاء مشاريع المؤسسة الحالية في مدن (المطلاع) و(جنوب سعد العبدالله) و(جنوب صباح الأحمد) والمدن المستقبلية (نواف الأحمد) و(الخيران) و(الصابرية).

وقال الوقيان إن الاجتماع بحث المعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع الحالية وسبل تذليلها بالتعاون بين الجهاز التنفيذي لبلدية الكويت والمجلس البلدي حتى تتمكن المؤسسة من إنجاز تلك المشاريع وفقا للبرامج الزمنية المعتمدة والواردة في الخطة الإنمائية الثانية للدولة والخطة الاسكانية للمؤسسة.

الدكتورة جنان بوشهري

وأضاف الوقيان أن الاجتماع تطرق إلى سبل تعزيز التعاون الوثيق الموجود بين (السكنية) والمجلس البلدي والجهاز التنفيذي لبلدية الكويت للاسراع في اتخاذ القرارات اللازمة لتخصيص أراض للمشاريع الاسكانية خالية من العوائق لانجاز المشاريع الاسكانية مما يتيح لها تلبية طلبات المواطنين مستحقي الرعاية السكنية وتحقيق رؤية (كويت جديدة 2035).

ضمن خطة الوزارة الرامية لتطوير شبكة الإنترنت

«الخدمات» تنتهي من تجهيز شبكة الألياف الضوئية في «الخيران» السكنية

أعلنت وكيلة وزارة الخدمات بالانابة بثينة السبيعي الانتهاء من تجهيز شبكة الألياف الضوئية الخارجية في منطقة الخيران السكنية.

وقالت السبيعي في بيان صحفي أمس الاثنين إن المشروع يأتي ضمن خطة الوزارة الرامية لتحسين الخدمات الهاتفية المتنوعة وتطوير شبكة الإنترنت في المناطق كافة عبر الاستعانة بشبكة ألياف ضوئية وفقا للمواصفات العالمية الصادرة من الاتحاد الدولي للاتصالات.

وأضافت أن تلك التقنية تتضمن جودة وسرعة ونقاوة الخدمات التي تقدمها الوزارة للمشتركين إيمانا منها بأهمية الدور الذي تؤديه الاتصالات للنهوض بالدولة ككل وتطوير خدماتها تماشيا مع الرؤية الأميرية السامية المعنية بتحويل الكويت إلى مركز مالي عالمي في المنطقة.

وزارة الخدمات

وأشارت إلى قرب الانتهاء من تمديدات شبكة الألياف الضوئية الخارجية في منطقتي (المسيلة) –الشريط الساحلي و(صباح السالم).

وأوضحت أن وزارة الخدمات تعد من أولى الوزارات التي أنهت تمديدات البنية التحتية الخاصة بها في منطقة الخيران مضيفة أن مركز خدمة العملاء يستقبل جميع استفسارات المواطنين والمقيمين على الخط الساخن خلال أوقات العمل الرسمي.

ولفتت إلى الانتهاء من عدد كبير من المناطق التي شملتها المرحلة الثانية لمشروع الالياف الضوئية مشددة على ضرورة تعاون المواطنين مع الفنيين ومقاولي الوزارة لتركيب الأجهزة داخل منازلهم تمهيدا لايصال الخدمة لهم.

وذكرت أن الوزارة تعمل حاليا على تمديد شبكة الألياف الضوئية في مدينة صباح الأحمد السكنية مناشدة قاطني المنطقة سرعة إزالة المخلفات الانشائية من أمام منازلهم ليتمكن المقاولين من تمديد الشبكة والانتهاء منها في أقرب وقت.

حملة لإشغالات الطرق بالجهراء على السيارات المهملة

الشمري: إصدار 265 ترخيصاً برسوم 43039 ديناراً

كشفت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن انجازات إدارة تراخيص خدمات البلدية بفرع بلدية محافظة الجهراء لشهر يونيو حيث إصدار 265 ترخيص برسوم43039 د.ك

وفي هذا الصدد أوضح مدير إدارة تراخيص خدمات البلدية بالوكالة محمد سامح الشمري بأن إدارة الإدارة قامت بإصدار وتجديد 265 ترخيص صحي و إعلان برسوم بلغت 43039 د.ك اشتملت على 85 ترخيص إعلان محلات و سيارات و مؤقت، بالإضافة الى 180 ترخيص صحي

و دعت إدارة العلاقات العامة الجمهور في حال وجود أي شكوي تتعلق بالبلدية بعدم التردد بالاتصال على الخط الساخن 139 أو التواصل عبر حساب البلدية بمواقع التوصل الاجتماعي @ kuwmun وسيتم اتخاذ الاجراءات القانونية حيالها على الفور.

من جهة أخرى، قامت النوبة ب بمراقبة اشغالات الطرق التابعة لإدارة النظافة العامة واشغالات الطرق بالجهراء بحملة على السيارات المهملة وسوق الأعلاف و اسفرت عن رفع 72م3 بالإضافة الى وضع9 ملصقات و رفع 12سيارة مهملة وارسالها الى موقع حجز البلدية.

وقامت النوبة ج بقسم إزالة المخالفات بالاحمدي بتحرير 15 مخالفة إعلان لعدم تجديد ترخيص الاعلان واضافة إعلان بدون ترخيص من قبل البلدية وإزالة 36 إعلانا عشوائيا من شوارع وميادين المحافظة. وقام مركز تيماء و الجهراء و السالمي و القيروان وسعد العبدالله والصليبيه والعبدلي وكبد و امغره التابع لإدارة النظافة العامة بالجهراء برفع4807م3من الانقاض والمخلفات وإلى جانب توجية13 تعهد وانذار و بالإضافة الى ازالة14اعلان واستبدال 80حاوية.

وقام قسم متابعة المخالفات بإدارة التدقيق والمتابعة الهندسية بمحافظة مبارك الكبير بالكشف على عقارات بمنطقة صباح السالم وتم توجيه 4 انذارات تعدي على أملاك الدولة .

لتعزيز جهود التنمية البشرية واستدامة التنمية المجتمعية

«العربي للتخطيط» يوقع مذكرة تفاهم مع المشروع الوطني للمتقاعدين الكويتيين

وقع المعهد العربي للتخطيط أمس الاثنين مذكرة تفاهم مع المشروع الوطني للمتقاعدين (خبرات) تعنى بتوظيف خبرات المتقاعدين الكويتيين العلمية والعملية لتعزيز جهود التنمية البشرية واستدامة التنمية المجتمعية.

وقال المدير العام للمعهد الدكتور بدر مال الله لـ(كونا) إن مذكرة التفاهم تهدف إلى تعزيز أطر التعاون المشترك بين الطرفين في مجالات بناء القدرات والتدريب والاستشارات والدعم الفني والملتقيات والفعاليات التنموية.

وأضاف مال الله أن العلاقة بين المعهد والمشروع "قديمة وليست وليدة اليوم" مشيرا الى أن مذكرة التفاهم تكرس هذه العلاقة وتضعها في أطر مؤسسية وقانونية سليمة. وأوضح أن المشروع الوطني للمتقاعدين من المشاريع الكبرى والحيوية والمهمة الذي توليه الدولة اهتماما كبيرا لأنه يضم شريحة كبيرة من المواطنين وذلك في ضوء نظام التقاعد المبكر الذي شهدته البلاد في السنوات القليلة الماضية.

وشدد على ضرورة الاستفادة من الخبرات الكبيرة التي يمتلكها المتقاعدون الكويتيون في مجالات متعددة ومتنوعة واستثماراها بالشكل المناسب.

ونوه بدور القائمين على المشروع الوطني للمتقاعدين "فهم محل تقدير واحترام وثناء لها الانجاز الوطني الكبير الذي يستحق الدعم والمساندة». وأكد دعم المعهد المطلق لهذا المشروع وتلبية كافة احتياجاته عبر نقل الخبرات التي يمتلكها وتسخير كل امكانياته لانجاح المشروع وتحقيق أهدافه.

ودعا مال الله إلى دعم الدور الانمائي للمتقاعد الكويتي واتاحة الفرصة له عبر توفير وظائف عمل ومبادرات جديدة لافتا إلى أن المتقاعد الكويتي لديه خبرات حيوية ينبغي استثمارها إلى أقصى حد سواء في القطاع الخاص أو في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. من جانبه قال رئيس مجلس إدارة المشروع الوطني للمتقاعدين (خبرات) الدكتور صلاح العبدالجادر في تصريح مماثل ل(كونا) إن مذكرة التفاهم تهدف إلى تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني عبر بناء القدرات الوطنية وتدريبها.

وأضاف العبدالجادر أن المذكرة تمثل انطلاقة جديدة للمشروع وبداية لمرحلة جديدة من التعاون البناء والمثمر مع المعهد العربي للتخطيط.

وأفاد بأن المعهد العربي للتخطيط جهة رافدة وفاعلة في المجال التنموي في الكويت ومختلف الدولة العربية لما يمتلكه من إمكانيات ضخمة وكفاءات عربية مميزة لها باع طويل في الادارة والتخطيط والتنمية.

يذكر أن المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت هو مؤسسة عربية انمائية مستقلة غير ربحية تأسست عام 1972 وتهدف الى دعم جهود التنموية في الدول العربية من خلال المساهمة في بناء القدرات البشرية الوطنية وتعزيز الاداء المؤسسي.

تتمات

بيان كويتي - صيني

وأجمع الجانبان على أنه منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية ودولة الكويت في يوم 22 مارس 1971 تعززت الثقة السياسية المتبادلة وتعمقت الصداقة التقليدية بينهما باستمرار وحقق التعاون إنجازات مثمرة في مجالات الطاقة والاقتصاد والتجارة والمالية والبنية التحتية والثقافة ويستشرف التعاون بين الجانبين آفاقا رحبة.

نظرا لعلاقات الصداقة التقليدية بين البلدين ورغبتهما المشتركة في تعميق التعاون في كافة المجالات اتفق زعيما البلدين على إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين مؤكدين على أنه يتفق مع المصالح المشتركة للبلدين والشعبين ويسهم في تعزيز التنمية والازدهار المشترك للبلدين.

وفي هذا الإطار يحرص الجانبان على التعاون في المجالات التالية كأولوية:

1.الحفاظ على وتيرة التواصل والتشاور بين البلدين وتعزيزهما على كافة المستويات والحفاظ على التنسيق والتواصل الدائمين بشأن العلاقات الثنائية والقضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك من خلال تكثيف الزيارات المتبادلة الرفيعة المستوى لتوسيع دائرة التوافق وتوطيد وتعميق الثقة السياسية المتبادلة باطراد.

2.دعم الجانب الصيني للدور الرئيسي والواضح الذي يقوم به حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه – لحل الأزمة الخليجية.

3.يدعم الجانب الصيني موقف دولة الكويت العادل والبناء حيال قضايا المنطقة ودورها البارز في العمل الإنساني ويقدر الدور المهم لسمو أمير دولة الكويت في العمل الإنساني لما يحمله من لقب قائد للعمل الإنساني الممنوح من قبل الأمم المتحدة.

4.يؤكد البلدان مجددا على تبادل الدعم في القضايا المتعلقة بالاستقلال والسيادة وسلامة الأراضي لكلا البلدين مؤكدين على تمسكهما بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية كما تؤكد الكويت مجددا على التزامها الثابت بمبدأ الصين الواحدة وان تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الإقليمية الصينية ودعمها للتطور السلمي للعلاقات بين جانبي مضيق تايوان وقضية التوحيد السلمي للصين ودعمها لموقف الحكومة الصينية من قضية تايوان.

5.تاكيدا على أهمية البحار الحرة والمفتوحة والمستقرة من أجل السلام والاستقرار في كلا البلدين جدد الجانبان على أهمية التسوية السلمية للنزاعات والاستخدام الشرعي للمحيطات في العالم وفقا للقانون الدولي بما فيه معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار.

6.تعرب دولة الكويت عن ترحيبها ودعمها للمبادرة الصينية بشأن المشاركة في مشاريع بناء «الحزام والطريق» بشكل نشط ومواصلة الدعم والمشاركة في منتدى «الحزام والطريق» للتعاون الدولي وغيره من الفعاليات الهامة ذات الصلة.

كما تقدر الصين الخطوات الحثيثة التي تتخذها دولة الكويت في هذا الشأن ويحرص الجانبان على زيادة تعزيز التنسيق السياسي ودفع المواءمة بين مبادرة المشاركة في بناء «الحزام والطريق» و«رؤية الكويت 2035» وتعميق التعاون العملي في إطار هذه المبادرة من خلال وضع منهج لتخطيط التعاون الثنائي بشكل مشترك.

7.يرى البلدان أن التعاون في الطاقة الإنتاجية والاستثمار مكون مهم للتعاون العملي بين الجانبين حرصا على تعزيز المواءمة بين الاستراتيجيات التنموية ومواصلة الدفع بالتعاون في الطاقة الإنتاجية والاستثمار مع اتخاذ مشروع «مدينة الحرير والجزر الكويتية» كإطار مهم وتوظيف مزايا كلا الجانبين والالتزام ب»الدور الإرشادي للحكومة والدور الرئيسي للشركات والدور التوجيهي للسوق والعمل بالقواعد التجارية» وإعطاء الأولوية إلى مجالات الموانئ والسكك الحديدية والطرق العامة والصناعة الكيميائية والتصنيع بما يرتقي بمستوى التعاون العملي بين البلدين باستمرار.

8.يحرص البلدان على التوظيف الكامل لمزايا التكامل بين الجانبين في مجالي الاقتصاد والتجارة ومواصلة توظيف دور آلية اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة بين البلدين والدفع بتحرير وتسهيل التجارة والاستثمار والبحث في إقامة واستكمال آلية متساوية للنفاذ إلى الأسواق وتوسيع نطاق التعاون المتبادل والمتعدد الأشكال في الإسكان الاجتماعي والبنية التحتية واللوجستية والاتصالات بما يعزز التطور الشامل للعلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية.

ويرحب الجانب الصيني بمشاركة الجانب الكويتي النشطة في معرض الصين الدولي للاستيراد.

9.يرى البلدان ان التعاون في مجال الطاقة ركيزة مهمة للتعاون العملي بين الجانبين ويحرصان على دعم شركات البلدين لزيادة التعاون في مجالات تجارة النفط الخام وتنقيب وتطوير موارد النفط والغاز الطبيعي والخدمات الهندسية والتكرير والبتروكيماوية وتعزيز التعاون في مجالات الكهرباء والطاقة النووية والطاقة الجديدة والطاقة المتجددة.

10.يحرص البلدان على تعزيز التعاون المالي والبحث في إمكانية إجراء التعاون في العملات وزيادة توظيف دور العملة المحلية في التجارة والاستثمار الثنائي.

وسيواصل البلدان تشجيع مؤسساتهما المالية على الاستفادة المتبادلة وفتح الفروع في الجانب الآخر وتعزيز المواءمة للخدمات المالية بما يوفر دعما ماليا للتجارة الثنائية والتعاون الاستثماري.

11.يحرص البلدان على إجراء التواصل بين شعبيهما بأشكال متنوعة وتعزيز التعاون في مجالات الثقافة والتربية والتعليم والصحة والبحث العلمي والسياحة والإعلام وغيرها وتعزيز الترويج السياحي لكلا البلدين وتشجيع المزيد من الطلاب على التوجه إلى الجانب الآخر للدراسة وتعزيز التعاون في مجالات الإعلام والنشر والإذاعة والسينما والتلفزيون والمراكز الفكرية بما يعزز الفهم المتبادل والصداقة بين الشعبين.

12.يحرص الجانبان على دراسة إمكانية توقيع اتفاقية الإعفاء المتبادل من التأشيرة لحملة الجوازات العادية في وقت يناسب الجانبين على أساس الإعفاء المتبادل من التأشيرة لحملة الجوازات الدبلوماسية والخدمية والجوازات للشؤون العامة وذلك من أجل تسهيل تبادل الأفراد بين البلدين.

13.يحرص البلدان على تعزيز التواصل والتعاون في مجالات الأمن وإنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب وتعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات وإجراء التعاون الفني وتكوين الأفراد.

14.يحرص البلدان على بذل جهود مشتركة للدفع بإنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعزيز التواصل والتنسيق في إطار منتدى التعاون الصيني العربي بما يعزز التعاون الجماعي بين الصين وكل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية.

15.أجمع البلدان على أن الصين والكويت لهما مصلحة مشتركة واسعة النطاق في الكثير من القضايا الإقليمية والدولية الهامة وسيعززان التنسيق والتعاون في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمحافل المتعددة الأطراف.

16.يؤكد الجانبان على أن قضية اصلاح مجلس الأمن الدولي تتطلب توافق الآراء بين جميع أعضائه والتقدم بشكل متوازن وصولا إلى أكبر قدر من التوافق وإيجاد حزمة الحلول كما يدعم الجانبان تسوية القضايا الإقليمية الساخنة سلميا عبر الحوار والمفاوضات السياسية.

17.تعرب دولة الكويت عن تقديرها لموقف الصين العادل ودورها المهم في الشؤون الإقليمية وتعرب الصين عن تقديرها للجهود الكويتية الرامية إلى صيانة السلام والاستقرار في المنطقة وتدعم الكويت للقيام بدور أكثر إيجابية وبناءة في الشؤون الإقليمية.

وافق على بروتوكول

مؤكدا على ما يمثله لقاء سموه حفظه الله ورعاه بفخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية من أهمية كبيرة في تعزيز أواصر الصداقة والتعاون القائم بين البلدين الصديقين في مختلف الميادين لما فيه مصلحة الشعبين الصديقين. ثم اطلع مجلس الوزراء على توصيات لجنة الشؤون القانونية بشأن مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ ومشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية في جنيف ومشروع قانون بالموافقة على بروتوكول تعاون بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية في مجال التعليم والتدريب لأفراد الحرس الوطني في دولة الكويت والقيادة العامة لقوات الجندرما بوزارة الداخلية في الجمهورية التركية ومشروع قانون بالموافقة على الاتفاقية المتعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمعاهدات الضريبية لمنع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح ومشروع قانون بالموافقة على انضمام دولة الكويت لعضوية اتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية والنظام الأساسي الخاص به ومشروع قانون بالموافقة على اتفاق بين حكومة دولة الكويت وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المساعدة المتبادلة بين إدارتي الجمارك بالدولتين.

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشاريع القوانين ورفعها لحضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه تمهيدا لإحالتها لمجلس الأمة.

كما اطلع مجلس الوزراء على توصيات اللجنة بشأن الموافقة على مشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا في مجال الثقافة والفنون ومشروع مرسوم بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة تركمانستان في مجال التعاون الثقافي والفني ومشروع مرسوم بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة تركمانستان بشأن إنشاء لجنة كويتية - تركمانية مشتركة للتعاون ومشروع مرسوم بالموافقة على اتفاقية التعاون الثقافي والفني بين دولة الكويت (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) وجمهورية فيتنام الاشتراكية (وزارة الثقافة والرياضة والسياحة) ومشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون في مجال النقل البحري والموانئ ومشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الأسواق المركزية الشعبية بين حكومة دولة الكويت وحكومة مملكة البحرين ومشروع مرسوم بالموافقة على اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الثنائي بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية القمر المتحدة ومشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون السياحي بين حكومة دولة الكويت وحكومة دولة قطر ومشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومة دولة الكويت (وزارة الكهرباء والماء) وحكومة مملكة البحرين (هيئة الكهرباء والماء) بشأن التعاون في مجال الطاقة الكهربائية ومشروع مرسوم بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة تركمانستان للتعاون الاقتصادي والفني.

وقرر المجلس الموافقة على مشاريع المراسيم ورفعها لحضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه. كما بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي وبهذا الصدد عبر مجلس الوزراء عن خالص تهانيه للولايات المتحدة الأمريكية الصديقة بمناسبة الذكرى (242) لإعلان إستقلال الولايات المتحدة الأمريكية مؤكدا عمق العلاقات التاريخية والمتميزة بين البلدين الصديقين متمنيا للشعب الأمريكي الصديق المزيد من التطور والازدهار.

وقد أدان مجلس الوزراء قيام مجموعة من الإرهابيين بإطلاق النار على نقطة الضبط الأمني في المملكة العربية السعودية الشقيقة والذي أسفر عن مقتل رجل أمن ومدني ويؤكد مجلس الوزراء وقوف دولة الكويت مع شقيقتها المملكة العربية السعودية وتأييدها ودعمها للاجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمنها واستقرارها داعيا المولى عز وجل أن يحفظ المملكة وشعبها الشقيق من كل مكروه ويديم عليها نعمة الأمن والأمان في ظل القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود.

كما أدان مجلس الوزراء كذلك التفجير الإرهابي الذي استهدف مقر وزارة الداخلية في العاصمة مقديشو والذي أسفر عن عدد من القتلى والجرحى معربا عن خالص التعازي والمواساة لحكومة جمهورية الصومال الشقيقة.

وأدان مجلس الوزراء أيضا الهجوم الإرهابي الذي استهدف دورية لعناصر الحرس الوطني التونسي في ولاية جندوبة في جمهورية تونس الشقيقة والذي أدى إلى مقتل عدد من قوات الشرطة التونسية مؤكدا وقوف دولة الكويت مع الجمهورية التونسية الشقيقة لكافة الإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمنها واستقرارها معربا عن خالص التعازي والمواساة لأسر الضحايا.

خلال حفل استقبال

وأضاف الجراح خلال حفل الاستقبال الذي أقامته وزارة الداخلية صباح امس لوكيلها الجديد الفريق عصام النهام بحضور كبار قيادات وزارة الداخلية والدفاع والحرس الوطني، أضاف أن العمل بتسلم وبتسليم الجوازات سيكون بوتيرة أسرع، مبيا أن المراكز الستة الجديدة ستكون في مدارس تابعة لوزارة التربية.وعلى صعيد آخر أعلن الوزير الجراح أن تعيين وكلاء مساعدين ومديرين عامين ومساعدي مديرين عامين في كافة قطاعات وزارة الداخلية سيكون في غضون شهر وأن البداية ستكون مع تعيين وتدوير الوكلاء المساعدين ثم باقي المناصب الأخرى الشاغرة بوزارة الداخلية، موضحا أن الترقيات في الوزارة ستكون في القريب العاجل.

الإدارة رفضت

معلنة فيه انتهاء المهلة التي وضعت لإقرار مطالب الموظفين وبدأ عملية اعتصام جزئي ابتداء من اليوم الثلاثاء.

وأضافت أنه «لا قبول للتفاوض مع النقابة في ظل التهديد والوعيد بالإضراب والإعتصام واللجوء الى المنظمات العمالية الخارجية لا سيما وأن الاجتماع الأول معها كان «ايجابيا جدا» في ظل مد (الطيران المدني) يد التعاون مع وجود تفهم من قبل الإدارة العليا للمطالب شريطة أن تكون متوافقة مع القوانين الإدارية المتبعة في الدولة وقابلة للتحقيق.

وشددت الإدارة على «رفضها التام لأي محاولات لإقحام القضايا الشخصية في أي مرحلة من مراحل التفاوض أو استخدام النقابة ومطالبها للضغط على الإدارة لغايات شخصية مشددة في الوقت ذاته أن الأبواب مفتوحة وفق ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأول لافتة الى استمرارها في مساعيها لتحقيق مطالب الموظفين منفردة أو بالتعاون مع النقابة.

وأشارت (الطيران المدني) إلى بيانها للحقائق بكل شفافية للموظفين حتى يكونوا على بينة من حقيقة اللقاء الذي جرى بتاريخ 21 يونيو الماضي بين وفد النقابة بحضور رئيسها سالم الشريدة ونائبه وعضو آخر ووزيرة الدولة لشؤون الاسكان ووزيرة الدولة للخدمات جنان بوشهري ورئيس الإدارة العامة للطيران المدني الكويتية الشيخ سلمان صباح السالم الحمود الصباح. وأوضحت أن مساعيها لإقرار حقوق الموظفين لا تنتظر مطالب من النقابة أو تحت تهديد بالإضراب أو التلويح به مؤكدة أن حرصها على ذلك ينطلق من ايمانها بحقوق موظفيها.

وأفادت بأنها خاطبت في 17 مايو الماضي ديوان الخدمة المدنية لزيادة عدد الموظفين المستفيدين من العلاوات الخاصة وتمت الموافقة على الطلب يوم الخميس الماضي في اجتماع مجلس الخدمة المدنية أي قبل أي طلب أو تصعيد من النقابة. ولفتت إلى أن الاتفاق مع النقابة في الاجتماع الأول أن تقوم بتزويد الإدارة العليا للطيران المدني بأسماء الجهات الحكومية التي تتضمن كشف رواتبها بدل النوبة وذلك حتى يتسنى لها مخاطبة ديوان الخدمة المدنية بذلك رسميا «إلا أن النقابة قامت بارسال شهادة راتب لموظف بأحد الجهات الحكومية مساء الأربعاء الماضي عبر رسالة (واتساب) وتم الطلب منهم بإرسال كتاب رسمي بذلك إذ أن مثل تلك المخاطبات لا تدار أو تناقش عبر (الواتساب) وإلى اليوم لم تسلم النقابة الكتاب».

وذكرت أنه نظرا لتأخر النقابة قامت الوزيرة بوشهري بالتواصل بالمسؤولين بديوان الخدمة المدنية وتم بحث الموضوع والاتفاق على بدء اجراءات إضافتها في كشوف رواتب موظفي (الطيران المدني) أسوة في الجهات الحكومية الأخرى. وأوضحت أنها طالبت النقابة في الاجتماع بصرف بدلات (خطر – ضوضاء – عدوى – تلوث) لجميع العاملين في الطيران المدني لافتة إلى أن الوزيرة بوشهري أكدت لهم أن الطلب «لا يحقق مبدأ العدالة والمساواة نظرا لاختلاف طبيعة العمل من إدارة الى أخرى ومن موقع الى آخر وإن تلك البدلات يجب أن تصرف للمستحقين من الموظفين».

وقالت إنه تأكيدا من الوزيرة بوشهري على الوقوف مع الموظفين العاملين في الطيران المدني وحقوقهم العمالية فقد طلبت من النقابة حصر الوظائف والإدارات التي لا يتم صرف البدلات لها وتسليمها رسميا الى الإدارة العليا وذلك لطرحها في اجتماع مشترك بين (الطيران المدني) وديوان الخدمة المدنية والنقابة تمهيدا لاقرارها وقد وافقت على ذلك إلا أن النقابة لم تسلم أي قائمة بالوظائف المطلوبة الى اليوم.

وأضافت أنه قبل انتهاء الاجتماع طلب وفد النقابة تجميد كشف المحالين الى التقاعد أو رفع إسم رئيس النقابة سالم الشريدة من الكشف وهو ما رفضته الوزيرة بوشهري رفضا باتا وأكدت لوفد النقابة أن مسطرة الإحالة للتقاعد واحدة على جميع الجهات التابعة لها وإن لا استثناءات ستمنح لأي موظف في هذا الصدد.

وبينت أن الاتفاق مع النقابة أن تكون الاجتماعات والنقاشات بعيدا عن أي تصعيد أو تهديد بالإضراب أو الاعتصام لافتا إلى أن الوزيرة بوشهري أكدت للوفد أن «من الحكمة الجلوس على طاولة المفاوضات لا سيما وأن الطرفين متفقان على السعي لإقرار ما يستحقه الموظفون من بدلات». وأعربت الإدارة العامة للطيران المدني عن شكرها إلى كافة العاملين على ما يقومون به من دور كبير في خدمة المسافرين وحركة النقل الجوي مؤكدة لهم حرصها على مصالحهم وحقوقهم.